

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٢١**

الاثنين، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)	
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فولغاريف	
	إثيوبيا	السيد أليمو	
	بولندا	السيد رادومسكي	
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث	
	بيرو	السيد ميثا كواردا	
	الصين	السيد تشانغ ديانبن	
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو	
	فرنسا	السيدة غيغن	
	كازاخستان	السيد عمروف	
	كوت ديفوار	السيد إيبو	
	الكويت	السيد العتيبي	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس	
	هولندا	السيد غريغوار فان هارين	
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين	

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

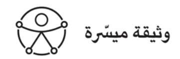
رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/674)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1824303 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/674)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/742، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/674، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨) بالإجماع بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي ما فتئت تضطلع بدور لا غنى عنه في دعم السلام والمصالحة في الصومال. إننا نشكر المملكة المتحدة على جهودها، بصفتها القائمة على الصياغة، في تيسير المفاوضات بشأن قرار اليوم، وجميع أعضاء المجلس على إظهار المرونة والتوافق في تحقيق توافق الآراء اللازم. وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الهامة جدا بالنسبة لنا في عملية التفاوض على القرار.

من الأهمية بمكان أن يعترف القرار الذي اتخذناه اليوم بالمساهمة الهامة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في دعم العملية السياسية الصومالية. وعلى الرغم من المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإن الصومال لا يزال أمامه شوط طويل في تحقيق التعافي وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، يمكن بل ويجب أن تضطلع البعثة بدور في تنفيذ المسؤوليات المدنية المكملة للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ولذلك يشدد القرار على أن العنصر المدني لبعثة الاتحاد الأفريقي ينبغي تشغيله بالكامل لدعم المهام العسكرية ومهام الشرطة التي تضطلع بها البعثة ونرحب كثيرا بهذا الأمر.

وبينما تقدم خطة الصومال الانتقالية رؤية وتوجيهاً استراتيجياً لعملية تقوم على الظروف يمكن بموجبها القيام تدريجيا بتسليم المسؤولية الأمنية من البعثة إلى المؤسسات الأمنية الصومالية، هناك حاجة لوضع تفاصيل الخطط وعمليات التنفيذ

لبدء تنفيذ جميع مراحل الخطة. وبدون التنسيق وتعزيز الدعم على نحو متبادل فيما بين الشركاء في الميدان، قد نجازف بتأخير في تنفيذ الانتقال المتوخى لبعثة الاتحاد الأفريقي. ومن المهم بنفس القدر الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الوطني الصومالية على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق تحسين التشاور مع بعثة الاتحاد الأفريقي في إدارة لوجستيات حزمة الدعم. ويوضح القرار تلك النقطة بشكل جلي للغاية.

ولذلك، يحدونا الأمل في أن نرى، أثناء تنفيذ الولاية الجديدة، تعزيز التعاون والتنسيق في تقديم المزيد من الدعم إلى العمليات السياسية الشاملة للجميع، تمشيا مع النهج الشامل إزاء الأمن، بما يؤدي إلى نقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية.

أخيرا، إن القرار الذي اعتمد للتو يعترف أيضا بالحاجة إلى استمرار التقييم الشامل لبعثة الاتحاد الأفريقي، والعمل بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية، من أجل تقييم العملية وتقديم توصيات بشأن الانتقال التدريجي الذي يستند إلى الظروف للمهام من بعثة الاتحاد الأفريقي لتصبح مسؤولية الأمن الصومالي، مع مراعاة الحاجة إلى إجراء تقييم موضوعي للقدرات. ونعتقد أن هذا الأمر مهم بصورة مطلقة، ونأمل في أن تتخذ جميع القرارات بشأن مسار الانتقال في الصومال بشكل مستنير من خلال دراسة متعمقة للحالة في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي أول مرة أتكلم فيها أمام المجلس تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتعهد بتقديم دعمنا الكامل وتعاوننا لكم ولفريقكم. وأود أيضا أن أشيد بدور سلفكم في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي بنجاح.

يرحب الصومال باتخاذ القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨) ونرحب بحرارة بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لأن وجود البعثة ما زال بالغ الأهمية فيما ينتقل الصومال إلى الفصل التالي من تاريخه. يسر الصومال أن القرار يستند إلى جهود الصومال الرامية إلى تولي المسؤولية تدريجيا عن الأمن في جميع أنحاء البلد. يشرع بلدي على مسار الانتقال إلى السيادة الكاملة والملكية والقيادة الوطنيتين في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية النبيلة لدولة آمنة وديمقراطية ومزدهرة قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها بصورة مستقلة. نحن في الصومال نعلم أن الخطة الانتقالية المتفق عليها ليست بالمهمة السهلة، لكن مع تصميمنا التام ووحدتنا والدعم والالتزام الصادقين من المجتمع الدولي، من الممكن تحقيقها. ومنطق الانتقال سيكون دليلنا إلى الأمام خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بآخر التطورات بشأن النزاع الذي طال أمده بين إثيوبيا وإريتريا. ويسرنا أيضا توقيع الإعلان المشترك للسلام والصداقة والخطوات المتخذة لتنفيذه لتطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقين. بهذه البداية، أمامنا الكثير من الإنجازات والتحديات التي تواجهنا جميعا، ولن يدخر بلدي جهدا في العمل من أجل مستقبل يسوده السلام والازدهار في منطقتنا.

منذ اعتماد الولاية السابقة، وضع الصومال خطة انتقالية بمشاركة وطنية ودولية، بما في ذلك تأييد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تشكل الأساس لاستعراض مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هذا العام. ونرحب على وجه الخصوص بالتشديد الذي وضعه الاستعراض المشترك هذا العام على التشاور مع الحكومة الاتحادية. ينبغي أن يكون هذا نموذجا

للاستعراضات المقبلة، وأتطلع إلى مواصلة التعاون فيما نواصل تنفيذ الخطة.

إذ ندخل مرحلة جديدة من مراحل العملية الانتقالية، فإننا ملتزمون كما كنا دائما بتحمل قوات الأمن الصومالية المسؤولية عن الأمن في الوقت المناسب، وبأن تتولى تدريجيا الوظائف والمهام، مثل ملعب مقديشو، من بعثة الاتحاد الأفريقي. وبالرغم من أن الانتقال قد يستغرق سنوات عديدة، لكنه سيمكن من تنفيذ التخطيط المفصل في إطار زمني واقعي ويساعد على رصد التقدم المحرز وتكييف الخطط تبعا لذلك. وإضافة إلى بدء تنفيذ المواقع ذات الأولوية، على النحو المبين في الخطة، ترسي المرحلة الأولى الأساس لبناء القدرات في الأجل الطويل خلال السنوات القليلة المقبلة. ومن بين المهام الأخرى، يشمل هذا الدعم المعزز لمجلس الأمن الإقليمي، وإعادة صياغة قانون الانضباط العسكري الصومالي، وتعزيز خدمات الخفارة المجتمعية في مجموعة مختارة من المراكز السكانية.

أما وقد قلنا ذلك، ستكون الشراكة عاملا أساسيا في نجاح عملية الانتقال. لن يحتاج الصومال إلى استمرار الشراكة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة فحسب، بل وإلى شراكة ودعم الجهات المانحة لمواءمة هيكل الأمني الوطني في ضوء نتائج تقييم التأهب العملياتي. وسيساعد ذلك في بناء قطاع أمني مهني وشامل للجميع وقادر على توفير الأمن بحيث يمكن للصوماليين العيش في حياتهم اليومية على نحو خال من تهديد حركة الشباب الإرهابية، مع توفير حدود آمنة وشريط ساحلي آمن للبلد.

وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان المساهمة بقوات في البعثة على التزامها ومساهمتها الهائلة على مدى أكثر من عقد في الصومال. إن نشر هذه القوات قد هيأ المجال لإحراز التقدم السياسي، وبذل جهود الإغاثة الإنسانية وتطور مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية في الصومال.

ومما لا شك فيه أنه بدون ما قدموه من دعم وتضحية ما كنا لنتمكن من إضعاف حركة الشباب وتحقيق ما حققناه خلال هذه الفترة القصيرة.

لقد كان الدعم اللوجستي الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموجب ولاية مجلس الأمن أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي. ومع أن الوضع قد تحسن في الآونة الأخيرة، يتعين على مكتب الدعم توفير مستوى مناسب من التمويل لسد الثغرات في اللوجستيات والمعدات لبعثة الاتحاد الأفريقي، التي تعاني من نقص التمويل ونقص الموظفين ونقص التجهيزات.

ونتطلع إلى تقييم التأهب العملياتي للبعثة وإعادة تشكيلها لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية. ونرحب بالتوصية الواردة في الاستعراض المشترك ونوافق على أنه ينبغي إغلاق القطاع ٦ التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي وإدراجه في القطاع ٢ بهدف تشكيل قطاع متعددة الجنسيات في جوبالاند يكون خاضع للمساءلة وقادر على مساعدة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في تنفيذ الحظر الكامل على تصدير الفحم من الصومال، بسبل منها تيسير وصول المراقبين إلى موانئ تصدير الفحم.

إن نظام الرعاية الصحية في الصومال هش للغاية ونشعر بالقلق الشديد إزاء إمكانية تفشي الكوليرا إن لم نسيطر على الموارد المالية والبشرية. ويضيف وجود معسكرات بعثة الاتحاد الأفريقي حول المدن – ولا سيما المدن الكبيرة – دون توافر أي سياسات للإدارة البيئية تحديا خطيرا أمام حكومتنا وعبئا أكبر على نظمنا الصحية. وكشف التقرير الداخلي ١٤٥/٢٠١٧ لمكتب خدمات الرقابة الداخلية عن وجود ممارسات بيئية وصحية مروعة. وفي هذا الصدد، نرجو أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات على وجه السرعة.

وأود أن أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة السويدية لتزويد المكتب بخبير بيئي لمدة سنة واحدة. ويمكن لهذا التدبير أن يخفف من مخاطر التلوث البيئي ويقي من انتشار وباء الكوليرا أو غيره من الأمراض المتصلة بغياب خبراء البيئة والإدارة السليمة للنفايات في معسكرات بعثة الاتحاد الأفريقي بالقرب من البلدات والمدن الكبرى في الصومال.

وفي الختام، فإن الحكومة الصومالية، تحت قيادة الرئيس فرماجو ورئيس الوزراء خيري، لن تدخر جهدا للاضطلاع بالمسؤولية الكاملة على جميع المستويات من أجل توفير الفرص الأمنية اللازمة لشعب الصومال لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمنافع من وجود مجتمع تحكمه سيادة القانون. ونشكر المجلس مرة أخرى على اعتماد قرار اليوم، ونأمل أن تزدهر روح التوافق والتعاون هذه لنجاح التصفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.